ولا يطالب الحائز ببيان وجه ملكه وقيل يطالب وقال ابن عبد
وابن العطار ان كان معروفا بالغصب والاستطالة والقدرة
طولب والا فلا وظاهر ما ذكرناه اعتماد الاول قوله وامالم يكن له
حجة الامجرد الحوز معناه ان الحجة في دعواه الملكية ان كانت الشراء
منه مثلا صحت الحيازة وان كانت الحجة في دعواه الملكية بمجرد
دعواه فلا يكتفى به قال ابن رشد في كتاب الاستحقاق من
البيان لا تنقل الحيازة ملك المحوز عليه الى الحائز اتفاقا ولكنها
تدل على الملك كما رجاء الستور ومعرفة القماص والوكاء
فيصدق الحائز مع يمينه لحديث من حاز شيأ عشر سنين فهو
له ومعناه عند العلماء ان الحكم يوجبه له بدعواه فمن حاز مال
غيره في وجهه عشرة اعوام مع الهدم والبناء وادعى انه
ملكه ببيع او هبة صدق مع يمينه اه قال الخطاب وسواء ادعى
صيرورة ذلك من غير المدعى او ادعى انه صار اليه من المدعي
او اي والا دعوه اتقام على الحائز بالوقف للشيء المتنازع
فيه تقييد وتعقبه البساطة بذلك ونحوه الوثيقة التي عليها
علامة القاضي وحكمه فلا حيازة في الوقف لحق الله تعالى
قال سند هذا في حقوق الادميين خلافا لحق الله تعالى
كالوقف وكالاحداث في طريق المسلمين فانه لا يضر ولو طال كما
في ابن الحسن على الرسالة ذكر في ابن عرفة في حيازة
الطريق ما لم يتقادم كستين سنة وتقدم في الشركة وبهدم
بناء في طريق ولو لم يضر وصورة المسئلة ان المحوز عليه
ادعى الوقف على من حازه او ادعى ان المحوز من طريق
المسلمين اه وقال العدوي والحيازة معتبرة في غير ما تقدم
الحقوق والا فلا تتم بما فيها ولو طال الزمان ومثل ذلك
الحبس فلا تنفع فيه الحيازة بل المدعي عليه دعواه ولو طال

الزمان

الزمان ومثل ذلك الطرق والمساجد فلا حيازة فيها فتسمع
فيها الدعوى والبينة ولو طال الزمان وهو اي زمن الحوز
من شخص اجنبي من العام ليس الاصبي شريكا للقاصر
وغيره عشر سنين قال ابن سحنون لما امر الله تعالى نبيه
بالقتال بعد عشر سنين علم انها غاية الاعذار قال البناني هذا
خاص بالعقار والتحديد بالعشر نحوه في الرسالة وغيرها في
المدونة لربيعة قاله وهو المشهور في المذهب ولابن
القاسم في الموازية ما قارب العشر كسبع وثمان كالعشر وقال مالك
تحد بالاجتهاد الحاكم وتلفق العشر من مدة حيازة المورث ووارث
مثل حوز المورث خمس سنين ووارث كذلك كما في مختصر الشيخة
ويجري ذلك في المدة الطويلة والقصيرة الا ثنتين حال كون الا
جنبي يتصرف في الشيء المحوز بتصرف كتصرف المالك بان هدم الا
بحضرته بسقوطه ومثل الهدم البناء بسند ويتصرف باي نوع من
انواع التصرفات وان بغير الهدم والبنا لاطلاقه هنا وتقييده
فيما يأتي وعبارة الخرشي ويتصرف باي نوع من انواع التصرفات
بهدم او بناء او باستغلال الا ان الهدم مقيد بكونه لغير ضرورة
الا البيع والهبة والوطي والكتابة ونحوها فان هذه لا تحتاج
معها لطول الزمان اذ العام المدعى ذلك ولم ينكر وهذا عام في جميع
الاشياء ويكفي حصول التصرف في جزء من العشر سنين و الحال ان
الشخص الاخر القائم بعد مضي زمن الحوز ساكت لم ينازع
الحائز وهل ينتفي السكوت بمجرد الشروع او لابد من الرفع للحاكم
قولان بالعذر كخوف وصغر وجنون وبعد غيبة وجهل
الملك للمستند فلا سند ومثل الحاضر الغائب على لو معين في
حق الرجال دون النساء قاله ابن عاصم فالزمان من البينة البعيد
في حقهن وقوله ساكت اما لو تكلم في مدة الحيازة في اي وقت